قضايا

تالياً، القسم الثاني من مطالعة بشأن ما يعمل عليه الاحتلال الإسرائيلي، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، في عدوانه الجاري على غزّة، من تدمير واسع للنظام الاجتماعي في القطاع الذي تزيد معاناة سكانه وعدم تمكّنهم من استعادة الحياة الطبيعية، والبقاء طوال الوقت تحت نير الاحتلال وعدوانه وحصاره، في غياب سلطةٍ أو تنظيم سياسي وطني قادر على توفير الأمن وحماية النظام الاجتماعي

تفكيك المقاومة والروح الجمعية

العدوان الإسرائيلي وتدمير النظام الاجتماعي في غزّة [2/2]

يكافح سكّان مناطق خانيونس للبقاء وسط انقاض المباني المُدمّرة 2024/8/12 (الأناضول)

محمود صلاح

إذا كانت الأسرة الفلسطينية تقاوم بالكمّ، فإنّ ثمّة تغيّرات واضحة تنال من قدرة الأسرة على المقاومة الكمّية، فثمّة انخفاض ملحوظ في متوسّط حجم الأسرة الفلسطينية؛ إذ بلغ المُعدّل الإجمالي للخصوبة ما يراوح بين 3.4 و3.6 طفل لكلّ أسرة في العام 2022، ليصل حجم الأسرة الفلسطينية في قطاع غزّة، بعد إضافة الوالدين، إلى 5.7 أفراد، وعلى الرغم من أنّ آخر سنوات سجّلت انخفاضاً في مُعدّلات الخصوبة، نظراً للظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة، علاوة على مجهودات الهيئات الدولية في نشر ثقافة تنظيم الأسرة، إلّا أنّه لا يزال الشعور بالتكدُّس والتزاحم مرتفعاً، نتيجة تركّز السكّان في قطاع جغرافي صغير ومُحاصر ومُراقب، نظراً لعدم توزيع السكّان بعدالة وحرّية، في حين يُعوّض الكيان الصهيوني انخفاض حجم الأسرة لديه (2.9 إلى ثلاثة أطفال لكلّ أسرة بحسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2022)، عبر استقبال اليهود من كلّ أنحاء العالم للهجرة والإقامة في فلسطين.

حلم صهيوني قديم

ففي العام 2022 تمكّنت الوكالة اليهودية من نقل 70000 مهاجر يهودي من 95 دولة، ومن ثمّ فإنّ التوازن الديموغرافي يتجّه في السنوات العشر الأخيرة لمصلحة إسرائيل، ليصبح صراعاً ديموغرافياً، علاوة على ارتفاع مُعدّل الخصوبة الكلّي للسكّان اليهود المُتديّنين، الذي بلغ حتّى أواخر عام 2022 نحو 3.9 أطفال، ومن ثمّ فلا يمكن التعويل على الإنجاب والخصوبة وحدهما، باعتبارهما قادرين على مواجهة الاحتلال والاستيطان، خاصّة في ظلّ الإبادة المنهجية التي يمارسها الاحتلال، التي تستبيح الدم الفلسطيني من دون خطٍّ أحمرَ، أو رادع، أو حساب وتقدير لأيّ معايير إنسانية وأخلاقية أو دولية، علاوة على محاولات عملية لتهجير الفلسطينيين، والتخلّص من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وتحويل الحياة اليومية جحيماً لا يطاق؛ وهو حلم قديم للمشروع الصهيوني يقوم على تصفية قطاع غزّة من سكّانه، بدايةً من مشروع أو مبادرة غزّة، التي طرحتها كلٌّ من الولايات المتّحدة وبريطانيا في مايو/ أيّار 1949 خلال مؤتمر لوزان، والتي قامت على استيلاء إسرائيل على اللسان الساحلي لغزّة في مقابل عودة 300 ألف لاجئ فلسطيني إلى أراضيهم؛ إلّا أنّ مصر والدول العربية رفضت تماماً المقترح، الذي رفضته إسرائيل أيضاً، بعدما أبدت قبولاً به في البداية، مروراً بالخطط والتصريحات الإسرائيلية كلّها، التي تعتبر سكّانَ غزّة المشكلةَ التي ينبغي القضاء عليها، عبر الضغط عليهم وإيذائهم وحرمانهم، حتّى يضطروا إلى الرحيل عنها.

هيروشيما وناغازاكي

ويدرك الاحتلال الطابع الجمعي للبناء الاجتماعي في غزّة، ومن ثمّ فقد اتّجهت نيّته إلى التدمير والقتل الجماعي، وظهر ذلك جلّياً على لسان أغلب وزراء وساسة الاحتلال، فالرئيس الإسرائيلي إسحاق هيرتسوغ، في تصريح له بعد أسبوع واحد من بداية العدوان على غزّة، يقول: «إنّ الخطاب القائل إنّ المدنيين غير متورطين غير صحيح، فليس صحيحاً أنّهم غير ضالعين في الأمر، هم ضالعون من خلال عدم الانتفاض على نظام حماس الذي استولى على غزّة عبر انقلاب». وكان نوّاب في الكونغرس الأميركي قد ساندوا تلك الرؤية التي تدعو إلى العقاب الجماعي لسكّان القطاع، جاء ذلك صريحاً على لسان ليندسي غراهام الذي صرّح لمحطة «إن بي سي نيوز» الأميركية: «يحقّ لإسرائيل تسوية قطاع غزّة بالأرض باستخدام سلاح نووي لإنهاء الحملة العسكرية، كما حدث في مدينتي هيروشيما وناغازاكي في الأربعينيات»، وأيده في ذلك النائب تيم والبيرغ، عضو الحزب الجمهوري من ولاية ميشيغان، الذي أدان ورفض تقديم الولايات المتّحدة مساعدات إنسانية لسكّان غزّة، وخلص إلى القول إنّه «يجب التعامل مع غزّة كما تم التعامل في الماضي مع هيروشيما وناغازاكي، وحتّى ننتهي من الموضوع بسرعة»، على حد قوله.

وكان الطابع الجمعي للبناء الاجتماعي في غزّة هدف الاحتلال؛ فمنذ اليوم الأول فرض النزوح والتهجير إلى الجنوب على سكّان شمال ووسط غزّة، ثمّ النزوح والتهجير مرّة أخرى لسكّان جنوب القطاع كلّهم، وما ترتب على ذلك من تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية، ومصادر التضامن وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية، لتسود حالةٌ من التفكّك الاجتماعي والأسري، وحياة الشتات وعدم الاستقرار، وغياب الخصوصية الأسرية، وتحول المجتمع بقعةً بائسة ويائسة، ما يُعطّل النمو الديموغرافي الطبيعي اللازم لاستمرار النظام الاجتماعي، وعمل وتكامل الأبنية الاجتماعية، وتحقيق مهامها، إذ تسبّب العدوان الإسرائيلي على غزّة في حدوث فجوة في النمو الطبيعي للمواليد بلغت 10%، علاوة على قتل الآلاف من النساء الشابّات، والذكور في سنّ الزواج والإنجاب، وهو أمر مقصود حتّى يصل الناس إلى اليأس من الحياة والإنجاب على هذه الأرض، ما يُحقّق التفوّق الديموغرافي الإسرائيلي، والذي هو من بين الأهداف الرئيسية للعدوان الإسرائيلي.

> قطاع غزّة أكثر المناطق كثافةً سكّانيةً في العالم، بلغت وفق تقارير الأمم المتّحدة حتّى 30 ألف نسمة لكلّ كيلومترٍ مربّعٍ

> استهدف الاحتلال الطابع الجمعي للبناء الاجتماعي في غزّة، ففرض التهجير والنزوح لتدمير فرص إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية

تحطيم الطموحات

غالباً ما يوصف مجتمع غزّة بأنّه مجتمع لاجئين، فتشير الإحصاءات إلى أنّ 60% من سكّان غزة هم مِمّن أُجبروا على ترك أراضيهم وبُيوتهم ومدنهم، في مدن وبلدات وقرى فلسطين عام النكبة (1948)، ومن ثمّ وفدوا إلى غزّة، ليسكن أغلبهم في مخيمات بسيطة البنية أُقيمت على عَجَل، وما لبثت أن تحوّلت أحياءً سكنيةً لا تزال تحمل اسم المخيّم؛ فقد حمل أهل فلسطين الفارّين من مذابح العصابات الصهيونية إلى غزّة مظالمهم معهم، ووَرثَها أبناؤهم وأحفادهم، الذين حُرموا منَ بلادهم، وأُجبروا على حياة اللاجئين في ظروف إنسانية صعبة؛ خاصّة مع التكدّس والازدحام السكاني الكبير. ووفقاً للتقارير الدولية الحديثة، فإنّ قطاع غزّة هو أكثر المناطق كثافةً سكّانيةً في العالم؛ حتّى بلغت الكثافة السكانية، وفق تقارير الأمم المتّحدة، 30 ألف نسمة لكل كيلومتر مربّع في بعض مخيّمات ومدن شمال قطاع غزّة. ومنذ أن أُقيمت مخيّمات اللاجئين تغيّرت الخريطة السكّانية لغزّة، ذات الـ80 ألف نسمة لتصبح بين عشية وضحاها 230 ألفاً، حتّى أضحت غزّة من أكثر مناطق العالم نموّاً وتكدّساً بالسكان، وكذلك انخفاضاً في الدخل ومستويات المعيشة، وجودة الحياة. فالإغلاق والحواجز وفقر الموارد الطبيعية والممارسات الإسرائيلية القمعية تزيد مصاعب الحياة اليومية، وتحطّم طموحات الناس وتطلّعاتهم.

وتفيد الوثائق التي نُشرت عن تلك الفترة الخاصّة بجذور الحالة المأساوية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزّة، بأنّهم عاشوا حياةً قاسيةً، علاوة على إثارة حفيظة السكّان الأصليين للقطاع، حيث اللاجئ أو الوافد الجديد والمقيم، جميعهم يشغلون الحيّز نفسه بإمكاناته وموارده، وهو الأمر الذي شكّل مُعضلةً سكّانيةً واجتماعيةً، ونجم عنها إنشاء ثمانية مخيّماتٍ لإيواء اللاجئين، وكانت تحدّياً للإدارة المصرية محاولةُ ضبط أو إشباع احتياجات السكّان الجدد، فاضطرت عام 1950 إلى إشراك وكالة أونروا معها في السيطرة الإدارية على القطاع.

تحديات غير مسبوقة

ويطرح العدوان الوحشي الراهن تحدّياتٍ غيرَ مسبوقةٍ على المجتمع الغزّي ومستقبله، إذ يقوم المجتمع في غزّة على التضامن الجمعي، وتدعيم أواصر وقيم التراحم الاجتماعي، حيث التأمت العشائر وكانت بُنىً اجتماعيةً كاملةً، وفّرت لأبنائها الحماية والمكانة والدعم، ورغم الأهمية النسبية للبنية العشائرية في غزّة إلّا أنّها لم تعكس تماماً حالة الدولة العشائرية، فكانت السلطة القائمة تنجح باستمرار في تطويع العشائر أو إخضاعها، والظهور بمظهر الاستقلال النسبي عن المكوّن العشائري للمجتمع؛ ومن ثمّ تشكّلت رغبةُ الاحتلال الإسرائيلي في تشكيل إدارةٍ مدنيةٍ من مجموع تلك العشائر الغزّية لأنّه يعلم أنّها لن تستطيع التحكّم وفرض السيطرة تماماً، ومن ثمّ ستكون مرتبطةً عملياً بالاحتلال، وهو الأمر الذي رفضته تلك العشائر، التي تدرك أنّ قوّتها الاجتماعية أكثر فاعلية من قوّتها السياسية والتنظيمية المُسيطِرة، وأنّ مساحات التنافس والتمايز بين العشائر ذاتها لن تسمح لها ببناء نظام سياسي وإداري مستقلّ عن الاحتلال.

وتصبّ تلك القضية في مسألة اليوم التالي للحرب، أو مستقبل غزّة بعد الحرب؛ في حين يريد الاحتلال الهيمنة الكاملة على تلك المسألة، فإنّ المقاومة تريدها مسألة فلسطينية خالصة، يقررها الشعب الفلسطيني، غير أنّ الدول الكبرى الحليفة لإسرائيل لن تسمح بمرور صيغة المقاومة، وتدعو إلى نفي «حماس» والتخلّص منها، الأمر الذي يزيد المشهد تعقيداً ويطيل حملة الإبادة الوحشية التي قاربت العام من دون توقّف، ويبدو أنّ تلك المسألة ستكون محلّاً للجدل والمساومات فترة من الزمن، حتّى تضمن إسرائيل، وحلفاؤها، أنّ قدرات المقاومة وصلت إلى أضعف مستوياتها، وقضت تماماً على كلّ يدٍ أو صوتٍ يقاوم؛ إلّا أنّ ذلك لا ينفي حالات القلق والشكّ وعدم الاستقرار، التي تضرّ بحياة سكّان غزّة، وتزيد معاناتهم وعدم تمكّنهم من استعادة الحياة الطبيعية، والبقاء طوال الوقت تحت نير الاحتلال وعدوانه وحصاره، في غياب سلطةٍ أو تنظيم سياسي وطني قادر على توفير الأمن وحماية النظام الاجتماعي في القطاع.

إبادة على الهواء

وحتّى بعد أن تهدأ نيران العدوان وتلتفح السماء برماد ورائحة الدماء والمعارك وجحيم البارود، وأرواح عشرات الآلاف من الشهداء، ودموع الأطفال وصراخ الأمهات، فإنّ مأساة غزّة لن تنقضي، ستظلّ شاهدةً على صمت المجتمع الدولي عن إبادة على الهواء، أو كما تحدّثت ياسمينا غويردا، من مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، عن زيارتها وعملها في غزّة، فقالت إنّ سكّان غزّة «فقدوا كلّ شيء في ظلّ النزوح القسري، مع عدم وجود سنتيمترٍ واحدٍ آمنٍ في غزّة».

(كاتب مصري)

مجتمع لاجئين

يوصف مجتمع غزّة بأنّه مجتمع لاجئين، إذ تشير الإحصاءات إلى أنّ 60% من سكّان غزّة هم مِمن أُجبروا على ترك أراضيهم وبُيوتهم ومدنهم في مدن وبلدات وقرى فلسطين عام النكبة (1948)، ومن ثمّ وفدوا على القطاع، ليسكن اغلبهم في مخيّمات بسيطة البنية أُقيمت على عَجَل، ما لبثت أن تحوّلت أحياءً سكنية حملت اسم المخيّم، وحمل اللاجئون الفارّون من مذابح العصابات الصهيونية إلى غزّة مظالمهم معهم، ووَرثها أبناؤهم وأحفادهم، الذين حُرموا من بلادهم، وأُجبروا على حياة اللاجئين في ظروف إنسانية صعبة، مع التكدّس والازدحام السكّاني الكبير.